

المقالات العلمية: مراجعة نقدية لكيفية تقييمها وتوجيهات عامة لكيفية كتابتها

Evaluating and writing scientific articles: a critical review and general guidelines

فضيل دليو *

¹ - جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)، البريد الإلكتروني: foudil.delliou@univ-constantine3.dz

تاريخ القبول: 2026/06/18

تاريخ المراجعة: 2025/03/26

تاريخ الإرسال: 2025/01/26

ملخص

تعتبر المنشورات عموما والمقالات العلمية خصوصا مخرجات مهمة جدا بالنسبة لنشر المعرفة وتصنيف الجامعات وترقية الطلبة والباحثين وتضمن تفاعلهم العلمي. تقدم هذه الورقة البحثية نظرة نقدية لعملية تقييم المقالات العلمية وتوجيهات عامة لكيفية كتابتها، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات المتخصصة في هذا المجال. إننا نقترح تصنيفا عاما للمقالات العلمية، كما توضّح مراحل التقييم وبعض نماذجه ومعاملاته ومشكلاته، لتشير في الأخير إلى بعض التوجيهات العامة لكتابة المقالات العلمية ونشرها، وتدعو إلى ضرورة تطوير بدائل تقييمية تجمع بين معايير كمية وكيفية تختلف باختلاف طبيعة الاختصاصات العلمية للفاعلين.

الكلمات المفتاحية: المقالات العلمية؛ كتابة المقالات العلمية؛ معامل التأثير؛ تقييم المقالات العلمية.

Abstract:

Scientific publications in general and scientific articles in particular are very important outputs for diffusion of knowledge, classification of universities, promotion of students and researchers and valorization of their scientific interaction. This paper provides a critical overview of the process of evaluating scientific articles and general guidelines on how to write them, through a specialized literature review. It presents a general classification of scientific articles, and discusses the phases of its evaluation, and some of its models, factors and problems. Finally, it refers to some general guidelines and advices for writing and publishing scientific articles, and calls for the need to develop evaluation alternatives with quantitative and qualitative criteria that vary according to the scientific specialties of the actors

Keywords: *Evaluating scientific articles; Impact factor; scientific articles; Writing scientific articles.*

* فضيل دليو

1- مقدمة:

لم تبلغ المجتمعات المعاصرة ما بلغته من التقدم إلا بفضل التطورات الهائلة في مختلف مجالات العلوم والتي كانت الجامعة ولا تزال المحرك الأساس لها، وذلك بفضل تأديتها لمهمتها الأساسية والتي تتمثل في البحث والتعليم وتكوين الرأسمال البشري.

إن هذا الرأسمال البشري المتعلم هو مصدر المخرجات البحثية العلمية التي تسهم في نماء المجتمع ورفقيه. ومن أهم هذه المخرجات المنشورات العلمية التي تُعتمد في تقييم الطلبة والباحثين والمؤسسات التي ينتمون إليها. ولذلك وجب تحريرها ونشرها بغية التواصل العلمي مع الغير، ولكي يكون ذلك فعالا يجب أن تتميز ببسر القراءة والصدقية والمرئية وبنية وظيفية (دليو، 2021).

ولكن، مهما اختلفت مستويات هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين وكفاءاتهم العلمية، فبعضهم لا يفقه أو ليس له دراية عامة ببحوثات تقييم ما يقرأه أو ينتجه، فما بالك ببحوثات تقييم مجمل منظومة التعليم العالي.

ويندرج ضمن هذا التقييم المؤسستي العام تقييم النشاط البحثي المتخصص كأحد مخرجات التعليم العالي، والذي عادة ما يكون في شكل مقالات أو كتب أو ملتقيات أو تقارير...

مع الإشارة إلى أن الأدبيات المتخصصة في مجال تقييم المنشورات العلمية عادة ما تشير إلى وجود ثلاثة مستويات من التقييم. المستوى الأصغر أو الأدنى أو الجزئي والذي يشير إلى إنتاج الأفراد (الباحثين)، والمستوى المتوسط الذي يهتم بتصنيف المخرجات البحثية للمؤسسات، المجموعات البحثية أو المختبرات. وأخيرا، المستوى الأكبر/ الكلي الخاص بالتقييم العلمي على مستوى الدولة، المدينة أو الولاية/ الإقليم... وتأتي هذه المساهمة المتواضعة لتلقي نظرة نقدية عامة على كيفية تقييم المقالات العلمية وكتابتها - المستوى الجزئي -، وذلك بدءًا بتصنيفها وتقديم مراحل تقييمها، ومرورا بعرض نقدي مركز لبعض نماذج ومؤشرات تقييمها، وانتهاءً بمراجعة نقدية لكيفية تحكيمها وإجازتها للنشر.

2. تصنيف المقالات العلمية:

إن تصنيف الوثائق قديمة قدم وجود المكتبات التي تجمعها وتخزنها وتعرضها على القراء. كما أن تحديد مؤشرات تصنيف الوثائق عموما والفكرية منها خصوصا كان ولا زال محط خلاف منذئذ وحتى الآن. فالمتصفح للأدبيات الأكاديمية المتخصصة يجد عدة تصنيفات للبحوث الأكاديمية -التي عادة ما تنشر في شكل مقالات علمية-، ولكنها لا تخلو كلها من الإشارة إلى الأبعاد الثنائية النظرية والتطبيقية للعمل البحثي الأكاديمي، وإن كان بتسميات مختلفة. أما هذا العمل فيعتمد التقسيم الثنائي: أساسي-تطبيقي، وذلك على الشكل الآتي:

- البحث الأساسي (النظري): ويخص العمل الأساسي أو النظري الذي ينجز بغية تحصيل معرفة جديدة حول أسس الظواهر أو الأفعال القابلة للملاحظة دون أدنى تطبيق أو استعمال في الأفق. وهو تعريف حتمال أوجه ومثير للجدل، مما جعل بعضهم (Raïche & Gaudreault, 2014) يضمه حتى خمسة أنواع بحثية: بحوث التحليل المهم (Relevance analysis) الخاصة بعرض حلول للمشاكل والقضايا البحثية، بحوث التحليل الخاص بتحديد المفاهيم (Conceptual analysis)، بحوث تستعمل التجميع المعرفي (Knowledge synthesis)، بحوث خاصة بتطوير نموذج أو نظرية (Development of a model or a theory) وأخرى خاصة بتطويرات منهجية (Methodological development) ترمي إلى تحسين الأداء المنهجي للبحوث التطبيقية. وهناك من يضيف نوعا آخر يخص التعليق على بحوث الآخرين و/أو نقدها (Comment-criticism) (Baiget & Torres-Salina, 2013).

- البحث التطبيقي: يخص العمل الذي ينجز بغية تحصيل معرفة جديدة وهو يتوجه قبل كل شيء نحو أهداف وغايات عملية تطبيقية، ويعتمد أساسا على تطبيق تقنيات وأدوات جمع بيانات كمية و/أو كيفية تفضي إلى عرض نتائج ملموسة.

وفي سياق البحوث التطبيقية، يمكن ذكر "البحث الاستراتيجي"، وهو بحث تطبيقي في مجال أو تخصص محدد لم يتطور بعد إلى حد يسمح بتحديد واضح للتطبيقات الممكنة، وبحوث المحاكاة (Simulation) والنمذجة (Modelization)...

أما بالنسبة للمقالات "العلمية" تحديدا (بحكم بنيتها المحكّمة أو تحكيمها من طرف متخصصين)، فقد تعددت تصنيفاتها، ومنها الذي يجعلها خمسة أنواع: مقالات أولية (مقالات بحثية أصلية، تقارير حالة...)، ومقالات ثانوية (مقالات مراجعات سردية ومراجعات منهجية)، ومقالات خاصة (مداخلات قصيرة، مقالات افتتاحية، تعليقات...)، ومقالات من الدرجة الثالثة (مقالات النشر التجارية أو المهنية وفي الموسوعات)، ومقالات يعبر عنها بالأدبيات الرمادية (وقائع المؤتمرات، والملصقات، والملخصات، والتقارير الحكومية، وتقارير المنظمات والمنتديات عبر الإنترنت، والمدونات، ودردشات تويتر وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي) (Lapeña & Peh, 2019).

ويمكن اختزال تصنيفها في ثلاث أنواع: أولية (تعرض فيها نتائج بحوث لم يسبق عرضها) وثانوية (يتم فيها تحليل المنشورات الأولية) وثالثية (مقالات الرأي العلمي).

كما تصنف المجالات التي تنشر فيها هذه المقالات حاليا إلى أربع مجموعات هرمية مرتبة أبجديا (أ، ب، ج، د) ومجموعة خامسة خاصة بالمجلات "التميزة" (Ex). وذلك بناءً على مرتبة المجالات ومدى

تواجدها في بعض قواعد البيانات الغربية: "سكوبس"، "ويب أف ساينس"... وهناك من يضيف تصنيفات فرعية: أ+ أو أ1، أ2...، ب1، ب2...

كما أن هناك من يصنفها ضمن كل تخصص علمي إلى أربع "ربيعات" (Quartils): Q1، وهي مجموعة تتكون من أول 25٪ من المجلات في القائمة. Q2، وهي مجموعة تشغل 25 إلى 50٪. Q3، وهي مجموعة تقع بين 50 و 75٪. Q4، وهي مجموعة تتراوح بين 75 و 100٪ من الترتيب المطلوب. حيث يشير Q1 إلى أن المجلة في أعلى 25٪ من فئة موضوعاتها، بينما يشير Q4 إلى أنها في أدنى 25٪ من المجلات في تلك الفئة.

ويمكن البحث عن التصنيف الأبجدي أو الربيعي للمجلات غير العربية في تقارير استشهادات مجلة (JCR: Journal Citation Reports)، التابعة لمنصة (ISI Web of Science). أما بالنسبة للمجلات العربية فنجد تصنيفها في بعض مواقع معامل التأثير العربي (AIF, Arcif...) أو الخاص ببعض الدول العربية، ومنها الجزائر التي تعتمد لحد الآن وزارتها للتعليم العالي والبحث العلمي تصنيفا ثلاثيا (أ، ب، ج) قوامه المقالات التي تنشر عبر "منصة المجلات العلمية الجزائرية" (ASJP)، والتي لا تتضمن لحد الآن (يناير 2025) أي مجلة من صنف "أ"، حيث يشمل رصيدها: 282 مجلة من صنف "ج"، و 22 مجلة من صنف "ب"، و 580 مجلة غير مصنفة.

وهو تصنيف أكاديمي حكومي على غرار "الوكالة الوطنية الإيطالية لتقييم الجامعة ونظام البحث" (ANVUR) و "السجل النرويجي للمجلات العلمية والمسلسلات والناشرين" (NRSJ) و "منتدى النشر الفنلندي" (JUFO)، وقائمة المجلات الأسترالية والباكستانية والهندية... وهي تصنيفات يتم إعدادها من قبل هيئات حكومية في بلد معين، بهدف التأثير على المؤلفين من ذلك البلد، لتوجيههم للنشر -بلغتهم الأم خاصة- في مجلات وطنية من صنف معين. وتقابلها بالطبع تصنيفات المؤسسات الخاصة (Scopus, Web of Science...).

3- مراحل تقييم المقالات العلمية:

عادة ما يتضمن الإطار العام لأي تقييم ثلاث مراحل: قبلية ومسيرة (آنية) وبعدية للموضوع الخاضع للتقييم.

وفي حالة البحوث الجامعية عموما، يكون التقييم:

- قبلية: لمقاربة الإمكانيات الاقتصادية، الاجتماعية، العلمية والتكنولوجية لمجالات، برامج، مشاريع أو هيئات البحث. وذلك من خلال القيام بإجراءات تقليدية تعمل على التقييم الدوري لمختلف العناصر التي ستمول سنويا.

ويتطلب هذا التقييم القبلي تحليل نتائج البحوث السابقة والمقدمة للتقييم أو التمويل، مع تحليل السير العلمية لكل الباحثين وأعوامهم: اللغات، الممارسات التسييرية، الخبرات غير المباشرة، الشبكات، الإمكانيات التواصلية وانسجام المجموعات البحثية... وقد يخص هذا التقييم إمكانية تمويل مشاريع البحث على كل المستويات: الأقسام، المعاهد، الكليات، المخابر ومراكز البحث، وعلى المستوى الوطني.

- أنيا: تكمن أهمية التقييم الآني لعمليات البحث في تقديم معلومات أثناء تطوير وإنجاز البحوث، تسمح بإجراء تغييرات أو تعديلات تبعا لنتائج التقييم المستمر. وقد تكون تكلفة التقييم مرتفعة إلا أنها قد تسمح بتجنب تكاليف قد تطرأ أثناء عمليات الإنجاز البحثية.

- بعديا: يخص التقييم البعدي البحوث الجامعية المنجزة. وعادة ما تقوم بهذا التقييم لجان خبراء تُستدعى دوريا للقيام بتقييم أعمال معينة بأبعادها العلمية التكنولوجية الاقتصادية والاجتماعية الملاحظة. بعدها تستعمل المعلومات النوعية الناتجة عن التقييم في عملية اتخاذ قرارات تخص برمجة وتمويل مشاريع بحثية مستقبلية. وقد يخص هذا التقييم نتائج مشاريع بحثية على مستوى الأقسام، المعاهد، الكليات، المخابر ومراكز البحث، وحتى مخططات البحث الوطنية والدولية المشتركة.

وبالطبع تعتمد مختلف الدول أنظمة تقييمية للبحث ووكالات وطنية لوضع سياسات البحث وتقييم مؤسساته، ومنها بالجزائر: اللجان العلمية والمجالس العلمية على مستوى الأقسام والكليات والمخابر واللجان الوطنية لاعتماد مشاريع البحث وتقييمها واعتماد مخابر ومراكز البحث وتقييمها. أما بالنسبة للمقالات العلمية، فيمكن القول إن التقييمين القبلي والآني (قبل إرسالها للنشر) يتم من خلال المراجعة الذاتية المستمرة للعمل والتحكميم "الغيري" غير الرسمي (الاستشاري) له، وذلك قبل إرساله للجهات الناشرة بغية تقدير مدى صلاحيته للنشر من قبل خبراء.

4- بعض نماذج تقييم المقالات العلمية:

سيتم التمهيد لعرض نماذج تقييم المقالات العلمية، بما تشير إليه بعض الأدبيات الأكاديمية من نماذج تقييمية للبحوث الجامعية عموما، والتي عادة ما يكون بعضها كميا والآخر كيفيا، ومنها: نماذج قياس الجدوى الاقتصادية، تقديرات العوائد الخاصة والاجتماعية للبحوث، تقنيات استشرافية للسياسات المستقبلية البحثية، منهجية دراسة الحالة، المقابلات المعمقة للباحثين، استمارات استبيان...

ومن المناهج والنماذج المعتمدة في هذا المجال نماذج وتقنيات شخصية (Bellavista,

Guardiola, Méndez, & Bordons, 1997, pp. 10-12)، منها:

- النموذج الياباني الشامل لـ"كوداما و نيوا" (Kodama & Niwa, 1981).

- نموذج المؤسسة الوطنية للعلوم (NFS) للأمريكي "هارني أفرش" (Harvey Averch,) (1991).

- منهج البلجيكي "دي غراف" (De Grève)، الذي عمل على الجمع بين تقنية كمية تقييمية وأخرى كيفية. وهو يعتبر مفيدا بشكل خاص للتقييم في الكيانات الصغيرة.

أما بالنسبة لنماذج تقييم المقالات العلمية تحديدا، فالشائع في الأدبيات المتخصصة هو المنهج الببليومتري بـ "معامله التأثيري" (Impact factor) كأداة أعدتها مؤسسة "طومسون" (Thomson) للتعامل إحصائيا مع المنشورات العلمية، والذي سنفضّل الحديث عنه لاحقا.

وسنكتفي الآن بالقول بأن من أهم الأدوات الببليومترية التي اقترحتها مؤسسة "طومسون" "مؤشر الآنية" (العلاقة، في سنة معينة بين عدد الإحالات وعدد المقالات في عام واحد) ومؤشران أكثر تعقيدا: مؤشر (Cited half-life) (يقيم عمر 50% من إجمالي الإحالات على مجلة ما خلال السنة الحالية) ومؤشر (Citing half-life) (يشير إلى عمر 50% من إجمالي الإحالات المستعملة من طرف مجلة ما خلال السنة الحالية) (Pochet, 2005, p. 31).

وتجدر الإشارة في الأخير إلى نموذجين شائعين، أحدهما تقليدي يخص الباحثين والآخر حديث يخص نتاجهم العلمي المنشور.

4-1- نموذج محاور استبيان موجه للباحثين الجامعيين:

يمكن حصر أهم محاور هذا النوع من الاستبيانات البحثية فيما يأتي:

- محور البيانات الشخصية للمبحوثين.

- محور وحدات البحث (تعريفها، إمكانياتها المادية والبشرية...).

- محور مشاريع البحث (أهدافها، تسييرها، أعضاؤها، مديرها...).

- محور خطوط البحث وأولوياته.

- محور التمويل ووسائل الإنجاز.

- محور علاقة مشاريع البحث بال المحيط.

- محور المخرجات البحثية...

إنها محاور شاملة يمكن اعتمادها من طرف مؤسسات بحثية وطنية: مديريات بحث، وكالات وطنية للبحث العلمي...

4-2- نموذج المنهج البليومتري:

يهتم المنهج البليومتري -سابق الذكر- بكيفية التعامل مع المنشورات العلمية بالطرق الإحصائية التحليلية والتنبؤية. ومن أهم تقنياته المعتمدة علميا تقنية "معامل التأثير" (Impact factor) الذي أعدته مؤسسة "طومسون" (Thomson) عام 1960 لمحاولة تقييم المنشورات الأكاديمية في الأوساط العلمية. وهو ينشر سنويا في مجلة: "Journal Citation Report (JCR)" لـ "Thomson Reuters". مع الإشارة إلى أن فكرة "معامل التأثير" ظهرت لأول مرة في مجلة (Science) عام 1955، وأنه في سنة 2004 ظهرت مؤسسة "Scopus" التابعة لشركة "Elsevier" كمنافس مباشر لـ "طومسون رويتر"، ثم كمالك لبياناتها ولحقوقها بعد عام 2006 (González Delgado, 2010).

ويعتمد في حساب قيمة هذا المعامل التأثيري على عدد مقالات كل مجلة علمية وعدد الإحالات التوثيقية المرجعية من هذه المقالات في مجالات أخرى، وذلك طيلة فترة سنتين متواليتين. فلحساب مثلا "معامل التأثير" 2006 (F_{06})، يقسم عدد الإحالات (Citations) في 2006 (C_{06}) على المقالات التي نشرت عامي 2004 و 2005 على عدد المقالات المنشورة في هذه المجلة عامي 2004 (P_{04}) و 2005 (P_{05})، أي:

$$F_{06} = \frac{C_{06}}{P_{04} + P_{05}}$$

وأما معامل جامعتي واشنطن وكاليفرنيا "Eigenfactor" فقد وسّع من المدى الزمني الذي تقيم فيه المجالات العلمية ليجعله خمس سنوات، لاعتقاده بأن بعض التخصصات يجب أن تقيم منشوراتها على مدى أطول (خمس سنوات مثلا) (Bianchini, 2012).

وفي السياق نفسه نجد عدة معاملات لقياس "الإنتاجية العلمية" (المخرجات الأكاديمية)، بدءًا بـ "معدل رضا الطلبة" التقليدي، ووصولًا إلى "معامل هيرش / Hirsch" (H Index) التوثيقي للتقييم الكمي للمنشورات العلمية وتحديد القيمة الأكاديمية للأساتذة الباحثين والذي أعده عالم الفيزياء "جورج هيرش" عام 2005 بالاعتماد على البيانات البليومتريّة للباحثين، حيث يجمع بين متغيرين: عدد المقالات المنشورة والتي تم إحصاؤها من طرف أهم قواعد البيانات الإلكترونية المتاحة (ISI Web of science Of Thomson-Reuters, Scopus, Google Scholar)، وعدد المرات التي تمت فيها الإحالة على كل منها من طرف آخرين طيلة فترة سنتين (أو خمس سنوات). فإذا كان لأحدنا مثلا 10 مقالات وتمت الإحالة على مقال واحد فقط منها ثلاث مرات من طرف آخرين فمؤشرنا "ه" يساوي 3 فقط (Chamayou, 2009).

وهناك معاملات تقييمية أخرى مثل مؤشر "i10-index(Google)" الذي لا يأخذ بعين الاعتبار سوى المقالات التي تمت الإحالة عليها 10 مرات على الأقل، ومؤشر "w-index" الذي يعتمد في تصنيف الباحثين الأكثر تأثيرا بطريقة مشابهة، أي بحساب أهم منشوراتهم فقط.

بالإضافة إلى بعض المؤشرات المعتمدة على قاعدة بيانات "Scopus": مجموعة عمل جامعتي "غرناطة" و"ألكالا دي إينارس" ("سيمافو" / Scimago) التي تعتمد مدة ثلاث سنوات نشر مع ترجيح النتيجة بسمعة مجالات الاستشهاد، ومركز الدراسات "سنيب" (SNIP: Source Normalized Impact per Paper) الذي يأخذ بعين الاعتبار الاختصاصات العلمية المختلفة (الرياضيات، العلوم الطبية...) في تقدير معامل التأثير خلال ثلاث سنوات أيضا.

كما ظهرت مؤخرا بعض معاملات التأثير البديلة -هي في حقيقتها مكملات للمؤشرات الببليومترية التقليدية- تقيس نشاط أو أهمية المنشورات (كتاب، مقال، فيديو، مجموعة بيانات...) عبر الانترنت (وسائل التواصل الاجتماعي، المدونات...)، وتدعى "Altmetrics" أو "ALM, Article-level metrics" أو "معاملات التأثير البديلة". وبالطبع فإن الحصول على إحصائياتها أسرع من الاستشهادات، لأن النشاط الذي يتم قياسه عبر الانترنت لا يقيس التأثير العلمي للمنشورات من حيث الاستشهادات. فهو معامل يقوم بتقييم المنشورات الإلكترونية بالاعتماد على مؤشرات النشر والإجراءات والتفاعلات التي تولدها عبر الشبكات الاجتماعية (تويتر، فيسبوك، لينكد إن، يوتيوب، غوغل +، ويكيبيديا...) والمدونات والصحافة... عدد المشاركات، القراءات، الإشارات، المفضلات، الإعجابات، التوصيات، التحويلات، التنزيلات/ التحميلات... (CYBibliothèqueUniversitaire, 2024).

إنه يستعمل كمؤشر مبكر لمعرفة التأثير المحتمل للمنشور العلمي بسرعة بعد النشر، في حين أن الاستشهادات قد تستغرق شهرا أو سنوات لبنائها. وهو يستهدف جذب الانتباه للمنشور العلمي، مما قد يؤدي إلى الاستشهادات به؛ فهو يساعد على رسم صورة أكمل لتأثير المنشورات العلمية، أي أنه مؤشر على درجة الاهتمام -السلبية أو الإيجابية- وليس بالضرورة الجودة. ومن أهم بوابات البحث الأكاديمي التي تستعمل مؤشر الاهتمام (Research interest score) بالإضافة إلى معامل التأثير (H) وعدد القراءات والمتابعين والمنشورات: بوابة (researchgate.net)، وكذا بعض المنصات (Oxford university, EDP Sciences, Springer, BioMed Central, Elsevier...) وكلها تعطي صورة أشمل حول المنشورات العلمية وحول مؤلفيها.

وعلى المستوى العربي، صدرت عدة محاولات تقييمية تعتمد معاملات خاصة، ومنها "معامل التأثير والاستشهادات المرجعية" "أرسيف Arcif" التابع لقاعدة البيانات العربية "معرفة" (2009)

AIF: (<https://emarefa.net/aecif/ar/>)، ومشروع "معامل التأثير العربي" (http://arabimpactfactor.com) الذي انطلق فعليا عام 2011، حيث تم اعتماده من طرف "منظمة المجتمع العلمي العربي" (<http://www.arsco.org>) وبدعم من اتحاد الجامعات العربية. وهو يهدف حسب القائمين عليه (الدهشان، 2017) إلى وضع معايير تقييمية لترتيب المجلات الصادرة باللغة العربية وتصنيفها. ويتم تطبيق هذه المعايير التقييمية من خلال تحليل عدة عوامل: عدد الاستشهادات بالبحوث المنشورة في المجلات المعتمدة من قبل المجلات الأخرى، والجودة التقنية لهيئة التحرير، وانتظام صدور المجلات، ونظام تحكيم البحوث فيها، ومدى الالتزام بأخلاقيات البحث والنشر العلميين...
وجدير بالذكر حسب القائمين على هذا المشروع أنه جاء لمواجهة بعض التحديات التي تواجه النشر العلمي باللغة العربية، والتي تتمثل في عدم التزام أوعية النشر العربية بالمعايير المتعارف عليها عالميا، وعدم وجود مجلة عربية في قائمة التصنيفات العالمية التي لها معامل تأثير عال، إضافة إلى احتكار مؤسسة "تومسون رويترز" لتصنيف المجلات والدوريات واقتصارها على المنشور باللغات الأجنبية، بالإضافة إلى وضع مجموعة من الشروط المجحفة والتعجيزية للنشر باللغة العربية، والتي قد لا يكون لها علاقة بجودة النشر العلمي، وذلك باعتبارها -على غرار عدة مؤسسات غربية- مؤسسة ربحية بعيدة كل البعد عن النزاهة والشفافية.

5- بعض مشكلات المؤشرات التقييمية البليومتريّة للمقالات العلمية:

إن أهم ما يؤخذ على مثل هذه النماذج التقييمية هو محدودية مؤشرات الكمية وبعدها التقييمي الأحادي للدلالة على أهمية المقالات والمجلات، حيث شبّهت بعض التقارير تقييمها بتقييم صحة الأشخاص من خلال معرفة وزنهم فقط. وحتى في حالة قبول العمل بهذا البعد الكمي فدلالته الموضوعية فيها نظر، حيث إنه لا يأخذ بعين الاعتبار الإحالات السلبية (عندما تنتقد نتائج المقال المحال عليه بإبراز خطئها) والإحالات "الوظيفية" التي تسمح -نقلا عن مقال سابق- بالاستغناء عن وصف بروتوكولي أو ذكر عام لنتائج سابقة... فهو على العموم لا يفرق بين أوزان الإحالات/ الاقتباسات وأنواعها: مجرد الإشارة إليها أو ذكرها، التذكير بها، الاقتباس السلبي...

كما أن هذا المؤشر هو في الواقع مرتبط إلى حد كبير بالعدد الإجمالي من المقالات، التي يمكن أن تنتج تشوهات معتبرة، ومنها مثلا، المقارنة بين باحث شاب نشر مقالين استشهد بكل منهما مائة مرة وباحث مخضرم نشر 10 مقالات استشهد بها 11 مرة. فسيكون للأول معامل تأثير قيمته 2، في حين أن الثاني ستكون قيمة معاملته 10. فهل هذا يعني أن هذا الأخير أفضل خمس مرات من الأول؟ بالطبع لا، لأن المنطقي أن مقالات الأول ذات قيمة مرجعية نوعية أعلى بكثير.

بل إن بعض المتخصصين ينتقدون نقص شفافية هذه المؤشرات، فيتهمون القائمين عليها بالتلاعب بالبيانات وبتزويرها. فمثلا، دائما ما تواجه طلبات الحصول على بعض المعلومات المؤرخة في قواعد البيانات بالرفض أو بالمماطلة أو بالاستجابة عن طريق إرسال بيانات غير كاملة.

كما أن الاستعمال المنتظم لهذه المؤشرات ينطوي على سلسلة من الآثار السلبية، مثل تحولها إلى غاية "أداء وإنجاز" في حد ذاتها وليست وسيلة مخرجات علمية -تحت ضغط شعار "النشر أو الهلاك/ Publish or perish" أو "متلازمة هيرش/ Hirsch syndrome"-، تسيطر الممارسات العلمية، التلاعب بالمؤلفين، تكاثر المنشورات مع تجزئة النتائج (نشرها على مراحل وفي عدة مقالات)، كثرة الإحالة على المقالات التجميعية التي تراجع الأدبيات النظرية (Review/ Synthesis) -بسبب تميزها بكثرة الاستشهادات- على حساب المقالات البحثية الأكثر عمقا والتي يتطلب إجراءات نشرها وقتا أطول بكثير، النشر في المجالات العامة -كثيرة الاستشهادات- بدلا من المجالات المتخصصة، التسابق نحو كمية النشر كيفما كان شريطة أن يقتبس منه ومهما كانت نوعيته ومن خلال المقالات فقط (فالكتب المنتشرة أكثر في تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية لم تعد ذات قيمة مؤثرة لأنها لا ترصد مباشرة في قواعد البيانات التصنيفية) وباللغة الإنجليزية، لأن عوامة المقالات تستوجب ذلك ولو على حساب القيمة العلمية والإحالات الإقليمية المكثفة بلغات مغايرة والتي تعتبر عمليا/ إحصائيا غير ذات وزن... فقد أصبحنا في عصر لا قيمة للتأبين والعبارة المتميزين بتفردهم؛ فالمعترف به في النظام الرسمي أن لا وجود تقريبا لباحثين كبار نادرا ما يحال عليهم، مقابل وجود عدد كبير من الباحثين العاديين -إن لم نقل رديئين- الذين يحال على أعمالهم بنسبة معتبرة.

من ناحية أخرى، فإن فترة السنتين (أو الثلاث أو حتى الخمس) المستخدمة عادة لحساب معامل التأثير، تخدم التخصصات التي يحدث فيها التقدم العلمي بسرعة، مثل علم المناعة والبيولوجيا الجزيئية وعلم الوراثة، على عكس بعض التخصصات الطبية الأخرى (الأمراض الجلدية وطب العيون)، والتي يستغرق تحقيق تأثيرها وقتا أطول (Grzybowski, 2009)، فما بالك بتخصصات الرياضيات والعلوم الاجتماعية والإنسانية... والأمر نفسه بالنسبة لعدم الأخذ بعين الاعتبار موقع المؤلف في قائمة مؤلفي المقالات، ولا عدد المؤلفين المشاركين -بكثرة في العلوم الطبيعية-، رغم أهميته في العديد من التخصصات.

لمثل هذا الأسباب، يجب على معايير تقييم المجالات أن تأخذ في الاعتبار متغيرات نوع التخصص العلمي. ولذلك، يمكن القول إن المقارنات بين التخصصات، وحتى داخل فروع نفس التخصص غير دقيقة.

كما يلاحظ مؤخرا أن بعض المجالات -رغبة منها في تضخيم معامل تأثيرها- توهي للباحثين بالاستشهاد بمقال على الأقل تم نشره فيها في آخر سنتين قبل أن يرسلوا مقالاتهم إليها لكي ينالوا رضا رئيس التحرير ويُسَرَّ عملية نشرها. وهو ما يزيد من حدة مشكلة الاستشهادات الذاتية، التي تضخم من معامل تأثير المجالات؛ فعادة ما تمثل الاستشهادات الذاتية 13٪ من استشهادات المجالات. لذلك، عند حساب معامل التأثير، يجب استبعادها لتجنب التحيز. لقد ثبت أن 18٪ من 4,816 مجلة تم تحليلها كان معدل الاستشهاد الذاتي أكبر من 20٪. هذا يعني أنه من بين خمسة مراجع، يتوافق أكثر من مرجع مع الاقتباس الذاتي (González Delgado, 2010).

ولكن هذا لا يعني الرفض المطلق لهذه المؤشرات، بل استعمالها بتحفظ واستكمال تقييمها بمؤشرات أخرى مثل تقييم الزملاء الباحثين بعضهم بعضا واعتماد مؤشرات كيفية أخرى يتيحها تطور استعمال الويب الدلالي (باستعمال أدوات تحليل النصوص) والولوج الحر والمجاني إلى مواقع نشر المقالات (Bianchini, 2012).

مع الإشارة إلى أن مثل هذه التحفظات تزيد حدة في حالة العلوم الاجتماعية والإنسانية لخصوصيتها، ومنها مثلا عدم تصنيف بعض منشوراتها في قواعد البيانات الإلكترونية واستعمال مجالات خاصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية فقط، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوعها الكبير، وطابعها المحلي والثقافي المتميز بالفرد والنسبية، مما قد يستدعي إعادة تحديد وتكييف مؤشرات التقييم وتوطينها ثقافيا وجغرافيا دون التخلي طبعاً عن البعد الإنجليزي المعوم.

6- الجمع بين المعايير التقييمية الكمية والكيفية:

إن ضرورة التعددية المنهجية في مقارنة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ومنها المقالات العلمية أمر مفيد. ومما سبق من معايير تقييمية يتضح أن معظمها كمي وقليلها كيفي الطبيعة، وأن الجمع بينهما يحقق الغرض من التقييم المسؤول الذي يضمن الأساسيات الموضوعية دون إعاقه الإبداع.

إن موقف الجمع هذا يتبنى المنطق التكاملي، وذلك على غرار "مرتون" (Merton) الذي يعترف بأهمية كل معيار منهجي في مجاله، مع اعتقاده بأن المزاوجة بينهما واستعمالهما التكاملي ممكن، بل ومثمر أحيانا. أما الراديكاليون من أنصار هذا المنطق فيرون بأن الاستعمال المنهجي المتعدد يؤدي إلى نتائج أكثر صدقية (دليو، 2004)؛ فهو يعتمد على نقاط القوة وجهات النظر في كل منهج.

ومن جهة أخرى، فإن ذبوع بعض معايير التقييم الكمية لا يعني بالضرورة موضوعيتها، فمثلا، لو أمكن إثبات وجود علاقة قوية بين عدد الاستشهادات والجودة العلمية للمنشورات العلمية، فلا يمكن استنتاج أن المنشورات العلمية التي لا تحتوي على استشهادات هي بالضرورة ذات قيمة علمية أقل من

غيرها، إذ قد يثبت تقييم كفي لها أنها ذات قيمة علمية أعلى من غيرها وخاصة إذا كانت تخص مجالا بحثيا جديدا وفي أحد اختصاصات العلوم الاجتماعية والإنسانية على وجه أخص. وفي المقابل، فالتقييمات الكيفية عرضة، بحكم طبيعتها الذاتية، للتحيز.

وبالطبع، قد يكون الجمع بين المعايير التقييمية جمعا تكامليا متواليا (كميا- كفييا أو كفييا- كميا) وذا نتيجة تحكيمية موحدة، أو جمعا بالتوازي (كميا/ كفييا) وذا نتيجتين تحكيميتين منفردتين.

7- بعض مشكلات تحكيم المقالات العلمية وإجازتها للنشر:

إن المتتبع للأدبيات المتخصصة في تحكيم/ تقييم المقالات تصادفه الكثير من مشكلات التقييم والتي تتعلق عادة حسب "راسل وآخرون" (Russell Neuman, Roei, Joo, Park, & William, 2008, p. 220) بتعميمين تجريبيين: (أ) معايير تقييم متشابهة إلى حد بعيد في مختلف التخصصات الأكاديمية، و(ب) معدلات قبول متفاوتة جدا في مختلف المجالات.

فمثلا، نجد في العلوم الفيزيائية، أن معظم المجالات تقبل نحو 80٪ من المخطوطات المقدمة، بينما في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ترفض حوالي 80٪. وكانت هذه إحدى النتائج الرئيسة للدراسة المؤثرة والمنشورة من قبل عالمي الاجتماع "زوكمان ومرتون" (Zuckerman & Merton, 1971, pp. 66-100). في البداية، خلص الباحثان إلى أن هذا كان ناتجا في المقام الأول عن حقيقة أن مجالات بحثية مثل الكيمياء والفيزياء طورت بشكل جيد وتتوافق جماعي نماذج/ باراديجمات من الموضوعات ومناهج التحليل المناسبة، وهو ما تفتقر إليه التقاليد الاجتماعية والإنسانية شبه الباراديجمية وما قبل الباراديجمية (Braxton & Hargens, 1996). ولكن ما أكده الباحثان لاحقا، مثير للدهشة، حيث اكتشفا أنه بالرغم من كون معايير التقييم متسقة تماما عبر مختلف التخصصات الأكاديمية، كان الاتفاق بين الخبراء/ المقيمين على وجود جودة منخفضة بشكل ملحوظ بغض النظر عن مدى تطور مستوى الباراديجم. وقد يفسر ذلك الاختلافات في الثقافات الأكاديمية المتعلقة بقرار التكليف بالتحكيم.

ومن الدراسات الكلاسيكية المثيرة للجدل في مجال البرهنة على الاختلاف بين المحكمين دراسة أخذت 12 مقالا في علم النفس لاقت القبول بالنشر مؤخرا في بعض المجالات ثم قامت بتغيير أسماء المؤلفين والانتماءات المؤسسية وقدمتها من جديد للمجلات نفسها. تم التعرف على ثلاثة منها كمقالات مكررة فرفضت وأعيدت لأصحابها، ولكن التسعة المتبقية تم إرسالها للتحكيم، رفضت ثمانية منها لكونها غير صالحة للنشر (Peters & Ceci, 1982). في الواقع، في دراسة أخرى، تم العثور على 69٪ من المقالات المرفوضة تم نشرها في مجالات أخرى، وأحيانا في مجالات مرموقة أكثر (Chew, 1991). أدت مثل هذه

النتائج إلى نقاش في الأدبيات المتخصصة حول ما إذا كان اتفاق المحكمين هو في الواقع هدف نبيل. واحتج بعض رؤساء تحرير المجلات، بالقول بأنهم يلتمسون تقييم خبراء مختلفين ويتم الترحيب بالتقييمات التي هي متكاملة بدلا من المتعارضة (Harnard, 1979). فالتنوع يشجع الإبداع في مواجهة العملية المحافظة التي قد تخنق الابتكار (Armstrong, 1997).

ومن المعايير التقييمية المتفق حولها في الغالب ما يأتي:

- الأهمية -المعيار الأول- ظهر بأشكال مختلفة في كل الأنماط والأصناف التقييمية تقريبا التي عادة ما تستخدم في عمليات التقييم. ولكنه قد يكون أيضا من بين الأقل دقة.
- التكامل النظري: يشير لقوة العلاقة بين النتائج التجريبية أو التحليلية والعناصر المعترف بها من الناحية النظرية.
- وضوح العرض: أسلوب الكتابة والتحرير والعرض، الأسلوب المهني/ الاحترافي ونبرة جودة الكتابة.
- المنهجية: منهجية تصميم البيانات والعينات والقياس والتحليل والتصميم العلمي للنتائج والموثوقية، والإجراءات، والتحليل الإحصائي، تصميم البحث وقابلية المنهجية / الإجراءات / تحليل الجودة للتكرار ودقة التحليل.
- الاكتمال/ الشمول: تغطية الأدبيات الهامة / جودة مراجعة الأدبيات / كفاية مراجعة الأدبيات، عدم ملاحظة فجوات في التفسير أو نقص في المراجع...
- الارتباطات المعيارية: تشير إلى تقييم العلاقة المحتملة بين البحث والقيم الاجتماعية والثقافية، والسياسية والمسائل ذات الاهتمام العام في العالم الحقيقي.
- الأصالة: مساهمة هامة / المساهمة في المعرفة، في المنظورات، المناهج، النتائج...
- الالتزام بالأخلاقيات العلمية.
- معايير أقل أهمية، مثل: طول المقال، شهرة صاحبه، الالتزام بالشروط الشكلية الخاصة بـ "قولة" المقال تبعا لنمط كل مجلة...

وبالطبع، ليس هناك اتفاق حول ترتيب هذه المعايير التقييمية، وخاصة فيما يتعلق بعنصر المنهجية الذي عادة ما ترفض المقالات بسبب عدم كفاءته، بالإضافة طبعا إلى نوعية لغة التحرير والشروط الشكلية التي قد تحول أصلا دون النظر في المعايير الأخرى.

كما أنه -في سياق هذه المعايير التقييمية- ليس هناك اتفاق بين الطلبة فيما يخص صعوبات الاستجابة لها عند تحرير المقالات العلمية: صعوبة المستوى اللغوي (الإنجليزية، العربية...)، صعوبة التحرير

(العرض، التحليل، التلخيص...)، صعوبة التصميم والهيكلة، انعدام النتائج الملموسة...، وفيما يخص أجزاء المقال التي يقدرون أنها صعبة التحرير: الملخص، المقدمة، الإجراءات المنهجية، عرض النتائج ومناقشتها، المراجع... ولتدليل مثل هذه الصعوبات ينصح بتواصلهم مع الأساتذة والباحثين المختصين، وحضور الندوات ذات الصلة، والاستفادة من خدمات المراجعين اللغويين المحترفين، ومن برمجيات الكمبيوتر التي تسهل التحرير (LaTeX, Notion, End Note, Evernote, Trello...)، والعمل مع -وليس استعمال- الذكاء الاصطناعي.

8- حول الاحتيال في كتابة المقالات العلمية:

إن عملية الاحتيال في مجال النشر العلمي ليست جديدة، ففي عام 2006 أدى الاحتيال الذي مارسه "هوانغ" في دراستين نشرتا في مجلتي (Science) و (Nature) الشهيرتين، إلى إعادة فتح النقاش حول عمليات الاحتيال في هذا المجال وتأثيراتها العلمية والاجتماعية والإعلامية، وحول الأسباب التي تؤدي إلى نقص كفاءة التحكيم العلمي من أجل اكتشافها.

بل إن مثل هذه العمليات غير الأخلاقية أقدم من ذلك، حيث تشير بعض الأدبيات المتخصصة (Kohn, 1988; Trochio, 1993) إلى ارتكابها منذ بدايات العلم الحديث، ومن نماذجها المعروفين "غاليليو" و"نيوتن" و"فرويد". ولذلك، فالسرقة العلمية (Plagiarism) ليست عملية جديدة، ولكن الجديد هو انتشار كشفها بفعل تفعيل ضوابطها في عصر معوم الشفافية وتحركه تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة.

ومن ضوابطها التفصيلية تصنيفها إلى عدة أنواع تمييزية بين كبائرها وصغائرها: فتبعا للثلاثي الإسباني (Delgado-López-Cózar, Torres-Salinas, & Roldán-López, 2007) يحدث الاختلاق (Invention) عند إنشاء بيانات أو نتائج وتسجيلها ونشرها كما لو كانت حقيقية وصحيحة، والتزوير (Falsification) عند التلاعب بمواد وعمليات بحثية، أو تغيير أو حذف البيانات أو النتائج، وسرقة أدبية/علمية أو انتحال (Plagiarism) عند السطو على أفكار، أو عبارات أو نتائج الآخرين من دون نسبتها لأصحابها (توثيقها).

وهم يرون أن أخف المخالفات هو أخطرها لكونه يلحق أضرارا أكثر وتأكلا أبلغ بالعلم ولكونها أكثر ممارسة. كما يمكن القول إن اكتشافها أصعب والتغاضي عنها وعدم استنكارها أكثر قبولا في الأوساط العامة والمتخصصة.

ويمكن الإضافة مؤخرا المبالغة في (أو سوء) استعمال الذكاء الاصطناعي في الترجمة وتوليد النصوص لتحرير المقالات جزئيا أو كليا.

أما بالنسبة لأسباب الاختلاق والتزوير والانتحال فيمكن إجمالها -تبعاً للثلاثي سابق الذكر- فيما يأتي:

- السعي لتحقيق الاعتراف، الشهرة، المجد، المرتبة الأولى، السلطة المعنوية، الحنين إلى الاستمرارية والبقاء في ذاكرة الأجيال...

- عولمة المنافسة الشخصية وبين المجموعات البحثية وتحويلها إلى معركة قوية بين الجميع من أجل الوصول قبل الآخر وأبعد منه وكسب مزيد من التمويل والحصول على الريج السريع.

- الضغط النفسي والمؤسسي (الموظفين و/أو الممولين) من أجل تحقيق النتائج ونشرها، فالذي لا يحقق نتائج ولا يحولها إلى منشورات، باعتبارها أكثر المنتجات الملموسة للعلم، يعتبر نكرة أو لا شيء في عالم العلم.

- تميز الفاعلين في هذا المجال بالكثير من الطموح وبقلة الوازع الأخلاقي، مما يجعلهم يسقطون أمام إغراءات حذف أو تغيير أو اختراع بيانات لتحقيق أحلامهم النفسية والإعلامية والاقتصادية.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى إمكانية كشف بعض الممارسات المخالفة لأخلاقيات النشر العلمي من خلال خبرة المحكمين، أو بالاستعانة ببرمجيات معلوماتية تحدد نسبة الانتحال (مضادة له/ Antiplagiarism)، أو نسبة استخدام الذكاء الاصطناعي في توليد النصوص وإعادة صياغتها (GPTZero, Plagiarism checker, Duplichecker, Plagiarisma...) مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هامش الخطأ المعتبر في مثل هذه النسب والذي قد يضّر الاعتماد الأعمى عليها بمسار ومستقبل بعض الطلبة والباحثين الأبرياء.

9- توجيهات عامة لكتابة المقالات العلمية ونشرها:

في البداية، لا يسعني إلا ترديد ما شاع قديماً على لسان "السيوطي"، حين حدّد أهداف الكاتب في غرضين: إما يخترع معنىً، وإما يبتدع وضعاً ومبنىً، وما سوى هذين الوجهين، فهو تسويد الورق، والتحلي بحلية الصرف (دليو، 2013، صفحة 63).

وما عدا ذلك، فيمكن الإشارة إلى الاعتبارات الآتية:

- الأخذ بعين الاعتبار جوانب معينة في كتابة المقال العلمي في المجالات المحكمة (العنوان، المؤلف / الانتماء، ملخص، مقدمة، الإجراءات المنهجية، النتائج، المناقشة، الشكر والمراجع). والتأكد من أن المقال يحتوي على العناصر الأساسية التي من المفترض أن يعتمد عليها الخبراء في تحديد قيمة مقالات مجلة معينة مع قراءة ثلاثة أو أربعة أعداد حديثة من هذه المجلة (لمعرفة طبيعة المواضيع المنشورة، عنوانها، هيكلتها، بدايتها وختمها...).

الهدف من البحث العلمي هو نشر نتائجه لتعميم الاستفادة منها وليتم معرفة أصحابها (من العلماء والأطباء والأساتذة وطلاب الدراسات العليا) والحكم عليهم في المقام الأول من خلال منشوراتهم. إن العمل العلمي، حتى لو كانت نتائجه مذهلة، لا ينتهي حتى يتم نشر هذه النتائج. وهكذا، فإن الباحث لا يجب أن يكتفي بممارسة العلم ولكن أيضا "بكتابته" ولكن ليس بأي ثمن. فالكتابة السيئة يمكن أن تمنع أو تؤخر نشر عمل ممتاز. ولذلك يجب تقديم يد المساعدة للأساتذة والطلبة لإعداد مخطوطات التي من المحتمل أن تكون مقبولة للنشر وأن تفهم تماما بعد نشرها.

ونظرا لاختلاف متطلبات المجالات باختلاف التخصصات، وحتى داخل التخصص نفسه، فليس من الممكن تقديم توصيات مقبولة عالميا. لذلك، سوف نقدم إرشادات عامة في شكل دليل للمهنيين الذين يرغبون في نشر بحوثهم في المجالات العلمية.

التأكد من تجنب بعض الأخطاء من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

لماذا أكتب (أهمية/ أسباب علمية، مجتمعية، مهنية)؟ لمن أكتب (طلبة، أساتذة، جمهور عام، مؤسسات...)? ما هي الفكرة الرئيسة المراد التعبير عنها؟ هل هي مهمة؟ ما هي المعلومات المتوفرة حولها؟ هل تم إرسال المقال للمجلة المناسبة (من حيث التخصص والمكانة العلمية)؟ هل تم الالتزام بكل التعليمات التي أشار إليها رئيس تحرير المجلة (نوع الخط، الحجم: الحدود الدنيا والقصى لعدد الصفحات...)? هل العنوان واضح ودقيق (ما قلّ ودلّ)، هل الملخص طويل جدا أو معقد جدا؟ هل العمل مهيكّل بشكل صحيح (على نمط: IMRaD)⁽¹⁾؟ هل المراجع حديثة وتم رصدها تبعا للقواعد الخاصة بالمجلة؟ هل تم رصد الاقتباسات/ الإحالات النصية في المكان المناسب؟ هل تستجيب القائمة لسؤال المقدمة؟ هل الجداول والأشكال مفهومة بسهولة وتلخص النتائج؟ هل تم كتابة المقدمة والخاتمة في الزمن الحاضر، والإجراءات المنهجية في الزمن الماضي؟ هل تم تحرير المقال بلغة سليمة وبأسلوب علمي؟

وفي الأخير نعرض على الراغبين في رفع "معامل التأثير" بعض التقنيات المساعدة نقلا عن الباحث السويسري "فريدمان" (Friedemann, 2008) مع تذييلها ببعض التحفظات الشخصية على بعض المقترحات المفرطة في السلعة العلمية.

- ممارسة الاقتباس الذاتي، ولكن باعتدال وعند الضرورة، لأن "مؤشر الاقتباس" يكشف المبالغة في ممارسته. مع الإشارة إلى أن بعض معاملات التأثير أصبحت لا تعند به.
- والأنجح من ذلك، ممارسة الاقتباس من الزملاء والأصدقاء. لأنهم عادة ما يعاملونك بالمثل أو بالأحسن. مع الاهتمام باقتباسات طلبة الدكتوراه التي قد تزيد من الوزن التوثيقي، فهم عادة ما يشيرون لأعمال أساتذتهم.

- يمكن الاستفادة -على غرار ما يجري في العلوم الدقيقة والطبيعية- من ممارسة التوقعات الجماعية، وخاصة بعدما تم تعميم رسميا وضع أسماء المشرفين بمعية أسماء طلبة الدكتوراه في مطلع مقالاتهم، وإشاعة ممارسة "هدية التأليف" المتبادلة التي كانت تقتصر ممارستها على النشر في العلوم الدقيقة والطبية خاصة. وهو أمر لا يزال مستهجن بين عدد معتبر من أساتذة العلوم الاجتماعية والإنسانية خاصة، لافتراض عدم أخلاقية التوقيع على عمل دون أن تكون المشاركة فيه كافية. لذلك فالمقصود بالاستفادة من هذه الممارسة الجماعية هنا هو بلوغ النشر بجهد جزئي مناسب لا غير (تعاوننا وليس تبادلا للهدايا).

- التركيز على الكم، الذي قد يكون طبعا على حساب النوع/ الجودة، بإرسال أكبر قدر ممكن من المقالات الممكنة للنشر، مع الاهتمام بالكتابة في مواضيع الساعة (الموضة) لأن فرص الإحالة عليها تزداد. وبالطبع قد يكون هذا الأمر مفيدا أكثر لمحدودي النوعية من الباحثين.

- العثور على عناوين جذابة للقراءة لأنها تتيح فرصا أكثر للإحالة.

- كتابة المقالات التجميعية (المراجعة للأدبيات العلمية) بدلا من كتابة نتائج البحوث المبتكرة. فالإحصاءات تظهر أنه، وفي سياق التضخم الببليوغرافي، يُستشهد أكثر بالمقالات المستعرضة والجامعة والناقدة لما تيسر من الأدبيات الحالية في الموضوع المكتوب فيه منه بالمنتجات الأصلية.

- يمكن ممارسة سياسة "خالف تعرف" أو ما يقابل دلالتها بالإنجليزية (Troll)، أي إثارة الزملاء الباحثين وخاصة بمعارضة ما هو شائع من أفكار وقناعات آنية أو معتقدات نظرية بغية الحصول على كم كبير من الردود قد يغني عن باقي الإحالات العادية.

إن ما تم عرضه في هذه المقالة ليست سوى توجيهات عامة، لا يغني عنها سوى التمارين المتكررة في كتابة المقالات العلمية، والتي ستشكل القاعدة المركزية والخبرة الضرورية لتلبية كل احتياجات المعنيين بكتابة المقالات العلمية.

كما أنه يجب تحديد "معامل تأثير" منشوراتنا المحتملة، وهذا يستلزم حسن استهداف وسائط النشر والمجلات ذات مؤشر بليومتري مرتفع (الأعلى تصنيفا). وذلك من خلال مراجعة تصنيف المجلات، ومنها قوائم "الوكالة الفرنسية لتقييم بحوث التعليم العالي" (AERES) التي تصنف المقالات إلى أ، ب، ج وهي قوائم مصادق عليها من طرف خبراء "معامل التأثير" التابعين للمؤسسة العالمية الشهيرة "طومسون رويترز" (ISI Thomson Reuters) سابقة الذكر.

وقد تكون آخر نصيحة ذات طابع معياري بحث، لأنها تخص الالتزام أساسا بتلبية الهواجس البحثية والابتعاد عن الميكانيكيات الوسيلية مع العمل بشعار لكل مقام مقال... فالجدية وسياسة الأولويات مفيدان جدا، وخاصة على المديئ المتوسط والبعيد. أما بالنسبة للمؤسسات والمجموعات البحثية والمخابر

والجامعات فعليها الاستفادة من نقائص مثل هذه المؤشرات التقييمية الكمية والتقنيات الممارسة من طرف بعض الباحثين للاستفادة من ثغراتها... لتطوير بدائل تقييمية أكثر موضوعية وعلمية خدمة للصالح العلمي العام. وعلى نظام التقييم والاعتراف العلمي والأكاديمي، ألا يتمحور حصريا حول النتائج وحول النشر المفرط، كما هو الحال اليوم.

10- خاتمة:

مما سبق ذكره، يمكن الإشارة إلى أن هذا الجهد المتواضع لا يعتبر محاولة لتحليل وتقييم مقالات بعينها أو باحثين محددين في هذا المجال، بل لإلقاء نظرة نقدية على كيفية تقييم المقالات العلمية خصوصا. فهي عملية مهمة جدا لتفعيل مردودية الطلبة والباحثين وترقية مؤسساتهم التعليمية والبحثية. وفي هذا السياق، يلاحظ وجود نماذج مختلفة لكتابة المقالات العلمية، وكلها - بنوعها الأساسي والتطبيقي - تستعمل ثلاثة عناصر بنائية-إجرائية على الأقل بتسميات مختلفة. أما "علميتها" فتقتضي تقييما كميا وكيفيا بغية نشرها، لكن واقع التقييم الكمي السائد يؤخذ عليه محدودية مؤشرات الكمية ونقص كفاءته لاكتشاف بعض مشكلات الاحتيال في النشر العلمي. مما قد يستدعي تطوير بدائل تقييمية أكثر موضوعية فتكيف تبعا لطبيعة التخصص العلمي للفاعلين وللغايم وتجمع بين معايير كمية وأخرى كيفية، خدمة للعلم ولفاعليه الاجتماعيين، كما يستدعي -بمعية ذلك- مزيدا من التحسيس بأهمية النشر العلمي والوازع الأخلاقي وبكيفية الاستجابة لمستلزمات النشر في المجالات باختلاف تخصصاتها. وفي الأخير، نأمل أن ما تم تقديمه سيساعد الباحثين على حسن كتابة المقالات العلمية والاستجابة لمتطلبات تقييمها.

الهوامش:

(1) IMRaD: Introduction, Methods, Results and Discussion ، أي "منم": المقدمة (الإشكالية/تحديد موضوع الدراسة)، المنهجية، النتائج ومناقشتها (ذكر دلالتها) مع إمكانية إضافة بعد المقدمة عنصر: المرجعية النظرية: الأفكار النظرية، التي بطريقة أو بأخرى، تساعد وتسهل فهم موضوع الكتابة، بما في ذلك بعض المفاهيم الضرورية لفهم الأفكار. وهناك أنماط أخرى مقبولة (IMRaC, AIMRaD, CCC...) لكنها أقل شهرة، تم عرضها في عمل سابق (ديلو، 2021).

قائمة المراجع:

أولا) المراجع باللغة العربية:

1. الدهشان، ج. ع. (2017/8/3). معايير وأخلاقيات النشر العلمي ومعامل التأثير العربي. <http://www.arsco.org/home/print/9bf2ecd5-9585-4540-942d-6ad623370659/84c41733-af9a-4bab-af88-e76c565d55fe>
2. دليو، ف. (2004). علم الاجتماع المعاصر: ثنائياته النظرية والمنهجية، الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري- قسنطينة.
3. دليو، ف. (2013). تاريخ وسائل الإعلام والاتصال، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
4. دليو، ف. (2021). مكونات المقال العلمي. ورشات تكوينية حول كيفية إعداد ونشر مقال علمي. نيابة مديرية الجامعة للدراسات العليا- جامعة قسنطينة3. في: www.researchgate.net/publication/352845335

ثانيا) المراجع باللغة الاجنبية:

5. Armstrong, J. S. (1997). Peer review for journals: Evidence on quality control, fairness, and innovation. *Science and Engineering Ethics*, 3: 63–84.
6. Baiget, T., & Torres-Salinas D. (2013). *Informe APEI 7 sobre Publicación en revistas científicas*. Gijón: Asociación Profesional de Especialistas en Información.
7. Bellavista, j., Guardiola, E., Méndez, A., Bordons, M. (1997). *Evaluación de la investigación*, Madrid: CIS.
8. Bianchini, L. (2012). Les indicateurs de l'évaluation de la recherche: de l'impact factor à l'h-index. Limites et alternatives d'outils d'évaluation de la recherche scientifique. In : <https://www.mysciencework.com/> lundi 7 mai 2012.
9. Braxton, J. M., & Hargens, L. L. (1996). *Variation among academic disciplines: Analytical frameworks and research*. In J. C. Smart (Ed.), *Higher education: Handbook of theory and research* (Vol. 11, pp. 1–46). Boston: Kluwer Academic.
10. Chamayou, G. (2009). Petits conseils aux enseignants-chercheurs qui voudront réussir leur évaluation. *Revue Contretemps-web* in : <http://www.contretemps.eu/> Février 2009
11. Chew, F. S. (1991). Fate of manuscripts rejected for publication in the AJR. *American Journal of Roentgenology*, 156: 627–632.
12. CY Bibliothèque universitaire. (16/7/2024). Bibliométrie et évaluation de la recherche. At : <https://cyu.libguides.com/c.php?g=702070&p=5091317>. Consulté le 24/01/2025.

13. Delgado-López-Cózar, E. (marzo-abril 2007). Torres-Salinas, D.; Roldán-López, Á.: El fraude en la ciencia: reflexiones a partir del caso Hwang. *El profesional de la información*, 16(2): 143-150.
14. Friedemann, M. (2008). Papers. At : www.informatics-europe.org/ECSS08/papers/mattern.pdf
15. González Delgado, N. (2010). El factor de impacto. *rev.colomb.psiquiatr.* 39(1) : 190-202 [cited 2025-01-17]. Available from: http://www.scielo.org.co/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S0034-74502010000100014&lng=en&nrm=iso. ISSN 0034-7450.
16. Grzybowski, A. (2009). The journal impact factor: How to interpret its true value and importance. *Med Sci Monit.* 15(2):SR1-4.
17. Harnard, S. (1979). Creative disagreement. *Sciences*, 19(7): 18–20.
18. Kohn, A. (1988). *False prophets: fraud and error in science and medicine*. New York: Basil Blackwell, Isbn 0-6311-6237-2.
19. Lapeña, J.F.F. and Peh, W.C. (2019). *Various Types of Scientific Articles*. In *A Guide to the Scientific Career* (eds M. Shoja, A. Arynchyna, M. Loukas, A.V. D'Antoni, S.M. Buerger, M. Karl and R.S. Tubbs). Wiley. Chap 37. <https://doi.org/10.1002/9781118907283.ch37>.
20. Peters, D. P., & Ceci, S. J. (1982). Peer-review practices of psychological journals: The fate of published articles, submitted again. *Behavioral and Brain Sciences*, 5 : 187–195.
21. Pochet, B. (2005). *Méthodologie documentaire* (2ème Ed.), Bruxelles: de Boeck.
22. Raîche G. & Gaudreault, M. N. (2014). Article de recherche théorique et article de recherche empirique: particularités. *Revue des sciences de l'éducation*, 34(2): 485-490.
23. Russell Neuman, W., Roei D., Joo, S-H., Park, Y. J., & Williams, A. E. (2008). The Seven Deadly Sins of Communication Research. *Journal of Communication* 58: 220–237.
24. Trocchio, F. (1997). *Las mentiras de la ciencia*. Madrid: Alianza, Isbn 84-206-3988-5.
25. Zuckerman, H., & Merton, R. K. (1971). Patterns of evaluation in science: Institutionalization, structure and functions of the referee system. *Minerva*, 9(1), 66–100.